IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
مجلة كلية الكوت الجامعة
ISSN (E) : 2616 - 7808 II ISSN (P) : 2414 - 7419
www.kutcollegejournal.alkutcollege.edu.iq
عدد خاص لبحوث المؤتمر العلمي الخامس الدولي للعلوم الادارية والاقتصادية **"نحو اتجاهات حديثة وادارة متطورة في بناء اقتصاد يواكب العصر"** للفترة من 26 – 27 آذار 2022

تَأثيرْ إعدادْ الموازنة المفتوحة في حوكمة الإدارة المالية

أ. د. ستار جابر خلاوي الحجامي[1] ، غنام محيسن منيشد الطائي[2]

الخلاصة

تهدفُ الدراسة إلى بيان تَأثير إعداد الموازنة المفتوحة في حوكمة الإدارة المالية العراقية إذ تواجه بيئة الأعمال مجموعة من المتغيرات والتطورات التي تتطلب تعزيز التواصل مع الأطراف الخارجية لمواكبة تلك المتغيرات ولتحقيق أبعاد عدّة منها الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية ، ما يؤدي إلى ضرورة إدخال أسلوب جديد للموازنات. على مستوى الدولة ومن الاساليب الحديثة في اعداد الموازنات هو الموازنة المفتوحة (OB)[1]، أو ما يسمى مبادرة الموازنة المفتوحة التابعة لمنظمة الشراكة الدولية للموازنات، والتي هي برنامج بحثي وترويجي دولي يدعم تبني أنظمة مالية عامة تتسم بالشفافية والقابلية للمساءلة، والمشاركة وآلتي تتطلب زيادة في الإفصاحاتْ بِما يتماشى مع متطلبات تحقيق الشفافية ، لِذلك فإنَّ مشكلة البحث الرئيسة هي هل تستطيع الادارة المالية العراقية تلبية متطلبات البنك الدولي مِنْ خلال إشراك المواطنين في عملية تكوين ومراقبة وتقييم أداء الموازنة العامة وكانت فرضية البحث تشير الى تفعيل أسلوب الموازنة المفتوحة يوفر معلومات مالية وغير مالية تمكن من الوصول إلى خطط السلطة التنفيذية ومراقبة عملها ، وكذلك إمكانية مقارنة ما هو مخطط بما تم تحقيقه بالفعل وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات منها ان الموازنة المفتوحة توفر المعلومات التي تسهم بشكل فعال وكبير في تحقيق الافصاح الكافي وتلبية متطلبات البنك الدولي من الشفافية والمشاركة وَخَلِصَ البحث الى مجموعه من التوصيات منها ضرورة تبني الموازنة المفتوحة من قبل الإدارة المالية العراقية والتي بدورها تؤدي الى شفافية الموازنة والمشاركة في القرار من قبل المواطن ما يذلل الكثير من الصعاب التي تواجهها الحكومة .

الكلمات المفتاحية: الموازنة المفتوحة ، المساءلة ،الشفافية ،المشاركة

انتساب الباحثين
[1،2] كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، واسط، 52001

[1]Salradi@uowasit.edu.iq
[2]ms.jhanam123@gmail.com

[2] المؤلف المراسل

معلومات البحث
تأريخ النشر : آب 2022

Influence of Preparing Open Budget in Governance of the Financial Management

Prof. Dr. Sattar Jaber Khalawy[1] , Ghannam Muhaisen Mneeshed Al-Taie[2]

Abstract

The research aims to demonstrate the impact of the open budget on the governance of the Iraqi financial management, as the business environment faces a set of variables and developments that require strengthening communication with external parties to track these variables and achieve multiple dimensions, including economic, social, technological and environmental, which leads to the need to introduce a new method for budgets. . At the country level, one of the modern methods of budgeting is Open Budget,[1] (OB), or the so-called IBP's Open Budget Initiative, which is an international research and advocacy program that supports the adoption of transparent policy. Accountable and participatory public finances that require an increase in disclosures in line with the requirements to achieve transparency, so the main research problem is whether the Iraqi financial management is able to meet the requirements of the World Bank by involving citizens in the process of forming, monitoring and evaluating the performance of the public budget: The hypothesis indicates The research aims to activate the open budget method that provides financial and non-financial information, and to enable access to the plans of the executive authority and to monitor its work, as well as the possibility of comparing what has already been achieved. The poll concluded with a set of recommendations, among them the necessity of adopting an open budget by the Iraqi financial administration, which in turn

Affiliation of Authors
[1,2] College of Administration and Economic, University of Waist, Iraq, Waist, 52001

[1]Salradi@uowasit.edu.iq
[2]ms.jhanam123@gmail.com

[2] Corresponding Author

Paper Info.
Published: Aug. 2022

leads to budget transparency and citizen participation in decision-making, which overcomes many difficulties facing the government.

Keywords: open budget, accountability, transparency, participation

المقدمة

يتناول الموضوع شفافية الموازنة التي اصبحت جزءًا لا يتجزأ من عمل القطاع العام ومسؤوليته بإدارة المال العام، وأصبح التقييم المنهجي والقياس ظاهرة حديثة، إذ قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتطوير استبيانات وأدوات تشخيص واسعة النطاق لفحص شفافية الموازنة وممارسات وإجراءات الموازنة ، ففي العام 1998 ، وبسبب المشاكل المالية التي سببتها الأزمة المالية الآسيوية ، نشر صندوق النقد الدولي المدونة الخاصة بالممارسات الجيدة التي تخص شفافية الموازنة ، وكانت المحاولة الأولى لتحديد شفافية الموازنة ، لذلك يجب على الحكومات أن تسعى جاهدة لزيادة شفافية موازناتها ، بحيث يمكن للمواطنين والأسواق المالية تقييم الوضع المالي للحكومات من أجل تقديم المقترحات التي من الممكن ان تساهم في تحسين عملية صنع القرار في المؤسسات العامة ، فمن هنا يحاول البحث تسليط الضوء على تأثير اعداد الموازنة المفتوحة على حوكمة الادارة المالية العراقية

المحور الاول : منهجية البحث

1.1.1: مشكلة البحث

إنَّ مشكلة البحث تَتمثلْ بالتساؤل الآتي : هل تستطيع الادارة المالية العراقية تلبية متطلبات البنك الدولي من خلال إشراك المواطنين في عملية تكوين ومراقبة وتقييم أداء الموازنة العامة؟

2.1.1 : هدف البحث

في ضوء مشكلة البحث والتساؤل المطروح فأنَّ هدف البحث يتمثل بالاتي :

1. التعرف على مفهوم وأهمية وأسلوب الموازنة المفتوحة وكيفية تفعيلها
2. دراسة وتحليل مفهوم الحوكمة ومرتكزاتها الاساسية
3. دراسة تأثير اشراك المواطنين بصفتها وسيلة مساعدة في صنع القرار وإضفاء الشرعية على إجراءات الحكومة
4. دراسة تأثير تفعيل أسلوب الموازنة المفتوحة في توفيره للمعلومات المالية وغير المالية للتمكن من الوصول إلى خطط السلطة التنفيذية ومراقبة عملها ، وكذلك إمكانية مقارنة ما هو مخطط بما تم تحقيقه بالفعل.

3.1.1: اهمية البحث

يَكْتَسبُ البحث أهميَّتَهُ من أهميَّةْ إعداد الموازنة المفتوحة والذي يَدعَمْ تَبني أنظمة مالية عامة تتسم بالشفافية والقابلية للمساءلة، والمشاركة والتي تتطلب زيادة في الإفصاحات بحيث يمكن للمواطنين والأسواق المالية تقييم الوضع المالي للحكومات من أجل تقديم المقترحات التي من الممكن ان تساهم في تحسين عملية صنع القرار في المؤسسات العامة.

4.1.1 : فرضية البحث

يستند البحث الى فرضية أساسية وهي :

إنَّ تفعيل أسلوب الموازنة المفتوحة يمكن للادارة المالية العراقية من تلبية متطلبات البنك الدولي من خلال إشراك المواطنين في عملية تكوين ومراقبة وتقييم أداء الموازنة العامة ، وَكَذلك إمكانية مقارنة ما هَو مخطط بما تَمَّ تَحقيقهُ بالفعل وذلك من أجلْ تحقيق حوكمة الإدارة المالية.

5.1.1 : منهج البحث

أعتمد البحث في الجانبين النظري والعملي على المنهج الاستقرائي من خلال مراجعة الابحاث والدراسات ذات الصلة بموضوع البحث وكذلك المنهج الوصفي والتحليلي لبيانات ووثائق الموازنة الاتحادية للعراق لعام 2021 .

6.1.1 : مجتمع وعينة البحث

يَتَمَّثلُ مجتمع البحث بالمواطنين العراقيين ، أما عَيِّنة البحث فَتَتَمثلُ بموازنة العراق الاتحادية .

7.1.1: حدود البحث

الحدود المكانية لقد اختار الباحثان (موازنة العراق لعام 2022) أما الحدود الزمانية أعتَمَدَ الباحثان على وثائق الموازنة الوطنية لعام 2021

8.1.1 : اسلوب جمع البيانات

أعتمد الباحثان على المراجع والمصادر الاجنبية من خلال الدوريات والبحوث ، والرسائل والاطاريح الجامعية ومواقع الانترنت والكتب الالكترونية والقوانين والتعليمات.

المحور الثاني : الإطار المفاهيمي للموازنة المفتوحة

1.2 : مفهوم وطبيعة الموازنة المفتوحة

أنَّ الموازنة الوطنية هي تقرير سنوي مقترح للإنفاق والإيرادات الحكومية فهي مجموعة تعكس الأهداف المالية للحكومة وأولويات سياستها ،ووفقًا لمسح الموازنة المفتوحة وشراكة الموازنة الدولية (IBP)[2] ،فأنَّ موازنة المواطن المفتوحة هي وثيقة مبسطة تشرح وتلخص معلومات الموازنة الحكومية التي تهدف إلى إخطار جميع المواطنين بمحتوياتها ،وايضا يجب أنَّ تقدم في شكل سهل وتكون في متناول جميع الناس ويجب أنَّ تستعمل لغة واضحة وبسيطة، كذلك تقوم بتمكين الأفراد الذين ليسوا على دراية بالتمويل العام لطرح أسئلة حول الإنفاق العام والإيرادات ،[1]، ان هذه الطريقة لعرض الموازنة المفتوحة تتطلب زيادة في الإفصاحات الإلزامية ما يؤكد ضرورة اعتماد أسلوب الإفصاح الطوعي الذي يوفر معلومات متكاملة مع الافصاح الالزامي [2] ولتحقيق هذا الغرض بدأت الحكومات مبادرات البيانات المفتوحة بصفته نهجًا جديدًا إذ يمكن لأصحاب المصلحة الخارجيين لعب دور متزايد في ابتكارات الحكومة، وهذا بخلاف الأساليب السابقة التي كانت تستعمل لخدمة الحكومة الإلكترونية ،إذ يتم إنشاء الخدمات وتطويرها من قبل الوكالات الحكومية فقط أنفسهم [3]، لذلك فان الموازنة المفتوحة عبارة عن مبادرة بحث وتحليل فريدة تستعمل أدلة موثقة ومعايير موضوعية لتقييم ثلاث ركائز اساسية للشفافية والمساءلة والمشاركة في الموازنة، إذ يعرّفها صندوق النقد الدولي (IMF)[3] على أنها: "مستوى وصول السكان إلى الأنشطة الحكومية السابقة والحالية والمستقبلية ، فضلاً عن الهيكل والوظائف التي تحدد المالية العامة، وكذلك السياسات والنتائج" لذلك فهي تعبر عن مدى قيام الحكومات الوطنية أو المركزية بتزويد الجمهور بإمكانية الوصول الشامل وفي الوقت المناسب إلى وثائق الموازنة الرئيسة الثماني التي تتطلبها الممارسات الدولية الجيدة ، وعن مدى توفر فرص المشاركة للجمهور في عملية اعداد الموازنة والقدرة للهيئات التشريعية وأجهزة الرقابة العليا على توفير الرقابة الفعالة على الموازنات الحكومية ،إنها مقياس مستقل وقابل للمقارنة ومنظم لشفافية الموازنة والمساءلة [4] لقد تَأسَستْ شراكة الموازنة الدولية (IBP)[2] في عام 1997 لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في إعداد الموازنة الحكومية، وذلك من أجل ان تكون أنظمة الموازنة أكثر شفافية لكون شفافية هذه الموازنات شرطًا مسبقًا واساسيا وذا اهمية لفهم الية تخصيص الحكومة للموارد العامة ،ولتقييم أداء الإنفاق العام [5]، بحيث تخضع للمساءلة وتستجيب لاحتياجات الفقراء، واليوم شركاء وحلفاء شراكة الموازنة الدولية تشارك بنشاط في عمليات الموازنة العامة في جميع أنحاء دول إفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، والمجتمع المدني والمنظمات في بعض هذه البلدان وقد سجلت نجاحا ملحوظاً في فتح موازنات الحكومات للتدقيق العام والتشجيع على مزيد من الاستجابة والمساءلة للموازنة ،ومع ذلك فقد كان عدد من التحديات ، فالتحدي الأكبَرْ هو تَقييّدْ قدرة الجماعات في العديد من البلدان على السلوك والتحليل في الوقت المناسب للموازنة بسبب الافتقار إلى الوصول إلى كل معلومات الموازنة ،وفي ضوء هذا الموقف طَوَّرتْ شراكة الموازنة الدولية مسح الموازنة المفتوحة [6]، وذلك من اجل التقييم لشفافية الموازنة المفتوحة الذي من الممكن أن يكون مكملًا قويًا لمؤشر السيطرة على الفساد، والمضي قدمًا بهذه المنهجية لان ذلك سيكون مفيدًا بشكل خاص في الحكم على أهلية البلدان الجديدة للحصول على مساعدة مؤسسية من الدول المانحة والتي تقترب من متوسط مؤشر مراقبة الفساد ، [7].

وبذلك يستخلص الباحثان "إنْ مبادرة الموازنة المفتوحة والتابعة لمنظمة الشراكة الدولية ماهي الا برنامج بحثي ترويجي دولي يدعم تبني انظمة مالية تتسم بالشفافية ، والقابلية للمساءلة والمشاركة ، وتؤمن هذه المبادرة مشاركة المواطنين ، للحكم فيما اذا كان المسؤولون عن ادارة المال العام صالحين وامناء تجاه ذلك المال ، فضلا عن ان هذه الموازنات تنماز بالشفافية والمشاركة ، وتعطي فرص للتحذير بوجود عمليات فساد في الانفاق ، وبالتالي تزيد من فرصًا محاربة الفقر وتُقيِّمْ ثلاث ركائز هي الشفافية والمساءلة والمشاركة في الموازنة".

1.1.2: أهَميَّةْ تَفعيل طريقة الموازنة المفتوحة

تَتجلى أهميَّة تفعيل الموازنة المفتوحة بالنسبة لصناع القرار، وأصحاب المصلحة والمجتمع بشكل عام سواءً على مستوى الحكومات أم الوحدات الاقتصادية من خلال الآتي [2]:

1. توفر الموازنة المفتوحة معلومات مهمة تُساعَّدْ الدائنين في اتخاذ قرارتهم التمويلية .
2. تُساهمْ الموازنة المفتوحة في مساعدة المستثمرين لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية لاستثماراتهم وامكانية الاحتفاظ بها أو بيعها او العمل على زيادتها.

3. تُساعدْ الوكالات الحكومية على إمكانية تقدير الإيرادات التي يمكن تحصيلها
4. توفر المعلومات للموظفين في القطاعات أو الوحدات الاقتصادية للخطط المستقبلية وإمكانية تحسين الأداء للوصول إلى تحقيق الأهداف المرسومة وتحسين الوضع الاقتصادي
5. تساهم في تزويد المجتمع بالمعلومات الكاملة فيما يتعلق بالبرامج الحكومية المستقبلية ، والمراقبة لأنشطتها والاستفادة المثلى من الموارد المتاحة.

2.1.2 :اغراض نشر بيانات الموازنات المفتوحة

إنَّ نشر بيانات الموازنات المفتوحة من قبل الحكومات يستهدف ثلاثة اغراض رئيسة وهي [8]:

1. مساعدة الحكومات في فهم المبادئ الأساسية للنشر المفتوح والموثوق به.
2. مساعدة منظمات المجتمع المدني على المعرفة الجيدة عن الرقابة الفعالة لتخطيط الموازنة وكذلك عمليات التنفيذ والأداء الحكومي؛ والتعريف بتجارب البلدان الأخرى والتي يمكن الاستفادة منها من خلال تحسين مشاركة المواطنين في بلدانهم.
3. مساعدة الوكالات الرقابية في تعزيز قدرتها على أداء دور رقابي داخلي / خارجي أثناء عملية تنفيذ الموازنة من خلال تقديم ممارسات جيدة في سبيل ضمان أن المعلومات المقدمة موثوقة [9].

3.1.2: تَقيِّمْ الشفافية والمشاركة في الموازنة المفتوحة

في العقدين الماضيين ، أهتمت المؤسسات الدولية والجهات المانحة والأكاديميون بشفافية الموازنة التي تُعزز وصول الجمهور إلى المعلومات حول الموازنات وسياسات الحكومات وأنشطتها المالية ، وذلك من أجل جعلها في متناول المواطنين ويروج المصلحون الاجتماعيون لفكرة أنَّ الدرجة العالية لمؤشر الموازنة المفتوحة هي الحافز الرئيس للتأثير على صانعي السياسات لإعتماد سياسات لتحسين المالية العامة بشكل موثوق[10]، ويمكن بيان شفافية الموازنة من خلال مايأتي :

1. مسح الموازنة المفتوحة (OBS)[4]: وهو تحليل لتقييم فيما إذا كانت الحكومات المركزية في بعض بلدان العالم تقدم المعلومات الكافية للمواطنين فيما يخص موازناتها ، وتسمح بالمشاركة في مراحل اعدادها اي إنَّها تمنح الجمهور حق الوصول إلى معلومات الموازنة و فرص المشاركة في عملية الموازنة على المستوى الوطني ، ويَتُمْ هذا المسح بمشاركة باحثين من المجتمع المدني المستقلين عن الجهات الحكومية ، والغرض من ذلك هو لقياس مدى إلتزام تلك الدول التي يشملها المسح بالشفافية في موازناتها ومَّدى المشاركة للمواطنين ومن ثُمَّ اجراء المقارنات بين هذه البلدان[11] لذلك فأنَّ مسح الموازنة المفتوحة يتمتع بعدد من المزايا مقارنة بالأدوات الأخرى التي تَمَّ تطويرها لتقييم شفافية الموازنة مثل تقارير صندوق النقد الدولي (ROSCs)[5]، ،حول التقيد والالتزام بالمعايير والقواعد أو التقييمات التي تتم باستعمال الجمهور حول منهجية الإنفاق والمحاسبة المالية [12] وقد ساعدت نتائج مسح للموازنة المفتوحة للعديد من الدول أن الشفافية مرتبطة ليس فقط بالمستويات الدنيا من الفساد ، ولكنها أيضًا اعطت مؤشرات أفضل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية ، وقدرة تنافسية أعلى في محاولة أخرى لتطوير مقياس الشفافية ، فهذه المرة كانت أكثر تركيزاً على الأمور المتعلقة بالموازنة [6]، لذلك فأن الموازنات المفتوحة تسعى إلى سد هذه الفجوة في المعرفة الحالية من خلال الإجابة على بعض الأسئلة العريضة: كيف ولماذا تتحقق التحسينات ؟
2. مؤشر الموازنة المفتوحة (OBI)[6] : ويعطي هذا المؤشر درجة لكل بلد عن مقدار المعلومات التي يُتيحها خلال عملية إعداد الموازنة ،ويَتُمَّ من خلال هذا المؤشر تخصيص درجة لكل دولة يمكن أن تتراوح من 0 إلى 100، وذلك من أجل السماح بإجراء المقارنات عبر هذه البلدان وبمرور الوقت ،وهذا المؤشر عبارة عن متوسط بسيط للقياس الكمي وهذا المسح لا يعكس الرأي بل يقيس حقائق ملحوظة تتعلق بشفافية الموازنة والمساءلة والمشاركة [13] ، كذلك أن مؤشر الموازنة المفتوحة له معايير صارمة مثل المنهجية والاستقلالية وقابلية المقارنة ، ما يجعلها إضافة مفيدة وجديدة للأدوات الموجودة مسبقا ومع ذلك فأنَّ مؤشر الموازنة يركز بشكل أساسي على الشفافية اما المشاركة والمساءلة لم يتم تطويرهما بعد ، لذلك فإنَّ هذا المؤشر هو نقطة البداية للتطوير لنهج أكثر تطورا للشفافية والمشاركة والمساءلة وهي إجراءات مطلوبة من أجل تعزيز الإفصاح عن المعلومات والمشاركة العامة و مسؤوليات الحكومات ففي هذه العملية فأن الشفافية تأتي أولاً تليها المشاركة ، ثم المساءلة [14].

4.1.2 :عوامل تحسين شفافية الموازنة

من العوامل التي تؤدي الى تحسين شفافية الموازنة هي [12]:

1. التغييرات في الحكومة: يمكن أن يحدث التحسن بعد الانتخابات التي تؤدي إلى جديد الحكومة أو تعيين مسؤول جديد ملتزم بمزيد من الشفافية.
2. الضغط الداخلي: يمكن أن تزداد شفافية الموازنة بسبب الضغط من الهيئة التشريعية ومنظمات المجتمع المدني داخل البلد.
3. الضغط الخارجي: يمكن أن تنتج التحسينات في شفافية الموازنة من مصادر خارجية ،اي الضغط الذي تمارسه الدول المانحة وكذلك المبادرات للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.
4. المساعدة الفنية: يمكن تسهيل تحسينات شفافية الموازنة عن طريق تقديم المساعدة للبلدان على سبيل المثال ، خبراء التنمية الدولية ومساعدة و تمويل الوكالات أو المانحين لدعم المزيد من الشفافية في دعم التمويل العام بالنسبة للإصلاحات الإدارية.

5.1.2:المعايير العالمية حول شفافية الموازنة والمشاركة فيها

إنَّ ذلك يتحدد من خلال العناصر التالية [15]:

1. وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بعمليات الموازنة والسياسات والنتائج : اي يجب أن تكون هذه المعلومات كمدخلات في الوقت المناسب، ومفيدة في ذلك لأنها تتيح التحليل المستقل والمناسب ، ويمكن الوصول إليها لتمكين الجمهور من فهم وتفسير البيانات، ويجب تضمين معلومات الموازنة في وثائق الموازنة الرئيسة التي تم إصدارها على مدار العام ، على النحو المنصوص عليه من قبل المنظمات الدولية لضمان الممارسات الجيدة ، والمزيد من التفاصيل عند الطلب.
2. فرص المشاركة بشكل فاعل في عملية اعداد الموازنة: أي يجب تعزيز قاعدة المشاركة العامة الفعالة في عملية إعداد الموازنة من خلال عدد من الإجراءات العملية والآليات المتوافقة مع الأدوار الدستورية للسلطة التشريعية والتنفيذية و ديوان الرقابة المالية، ويجب أنَّ توفر الهيئة التشريعية الفرصة للجمهور للمشاركة من خلال عقد جلسات استماع عامة مفتوحة في كل مرحلة من مراحل عملية الموازنة ، بما في ذلك فرصة للمجتمع المدني للإدلاء بشهادته، فضلا عن ذلك أنَّ يكون تعامل الجمهور بشكل مباشر مع السلطة التنفيذية ضروري أيضا، لأنَّ مدخلاته تكون بناءة في تطوير الموازنة وتعزيز الرقابة العامة على تنفيذها [16].
3. إقتراح موضوعات للتدقيق والمشاركة في عملية التدقيق الخارجي: ويكون من قبل ديوان الرقابة المالية من خلال اتاحة الفرص للجمهور والاستجابة لطلباته ، وخير مثال على هذا هو الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في كوريا الجنوبية الذي أنشأ نظام طلب تدقيق من خلال طلبات الجمهور لمراجعة حسابات المشاريع أو الوكالات التي يهتمون بها.
4. آليات التنفيذ المحلية والدولية: اي التنفيذ الفعال والإرادة ،وفرص المشاركة في عملية اعداد الموازنة التي تضمنها هيئة مستقلة، ومراقبة فعالة من خلال أليات عدة كالموارد والدعم والحوافز لبناء القدرات والامتثال للممارسات الجيدة والوصول إلى التحكيم الدولي في الحالات التي يكون فيها فشل للأليات.
5. أنَّ هذه المعايير يجب أنْ تعزز وتتوافق مع الأدوار المنصوص عليها دستوريًا للسلطة التشريعية ، والجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة ، والسلطة القضائية ، ويجب عليهم أيضًا إرساء حق الجمهور في معلومات عن استعمال الموارد العامة ، ومسؤولية الحكومة عن توفير هذه المعلومات بشكل استباقي [12].

"ومن خلال ما تَمَّ استعراضه يرى الباحثان الى أنْ امتثال الحكومات المركزية لمعايير الشفافية المالية يُعَدْ من الأدوات المهمة لتقييم مقدار المعلومات التي يمكن ان تتيحها الحكومات خلال دورة موازنتها السنوية ،وهناك الكثير من الامثلة على النجاح الكبير بفضل شفافية الموازنة ، لكن الآثار الإيجابية لا تزال بعيدة كل البعد عن المنهجية أو النتائج الحاسمة فشفافية الموازنة ضرورية ولكنها ليست كافية لتحسين قابلية المساءلة، ولكنها يمكن ان تؤدي إلى قدر أكبر من المساءلة والمشاركة في ظل ظروف معينة وذلك من خلال توافر عوامل رئيسة تساهم هذه العوامل في تحسين الشفافية والمساءلة والمشاركة ومن هذه العوامل عمليات الانتقال السياسي إلى اشكال أكثر ديمقراطية بدلاً من التنافس السياسي والتناوب ، فضلا على الأزمات الاقتصادية والمالية التي تفرض على الحكومات او تجبرها على وضع اليات تعزز من عمليات الانضباط المالي والعناية بالرقابة المستقلة ،كذلك انتشار قضايا الفساد على نطاق واسع والتي من الممكن أنْ تمنح الإصلاحيين مساحة أكبر لإدخال الإصلاحات التي من شأنها أنْ تحسن مَنْ عمليات وصول الجمهور الى

المعلومات المالية ، فضلا على التأثيرات والضغوط الخارجية "

.

6.1.2: العوامل المؤدية الى انخفاض شفافية الموازنة المفتوحة

إنَّ انخفاض شفافية الموازنة يكون نتيجة لأوجه القصور في المجالات الاتية : [17]

1. لا تظهر الأثار والتغييرات المحتملة في إفتراضات الاقتصاد الكلي على الموازنة وهي تشمل نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقع ، ومعدل التضخم ، وأسعار الفائدة ، ومعدل البطالة وغيرها.
2. النقص في المعلومات التي تخص بعض الأنشطة المالية التي يمكن أنْ تؤثر بشدة على قدرة الحكومة لتحقيق أهدافها المالية وأهداف السياسة المالية ، مثل المعلومات التي تتعلق بالتحويلات إلى الشركات العامة ، والأنشطة شبه المالية (كالقروض العامة) ، ومتأخرات الإنفاق ، والنفقات الضريبية (كإيرادات الموازنة)، والخسائر بسبب المزايا الضريبية الممنوحة) ، والالتزامات المستقبلية المحتملة (كالضمانات الحكومية ،وقيمة الأصول المالية وغير المالية)، إلخ ... فبدون هذه البيانات ، لا يمكن ان يعرف الجمهور الموقف المالي للحكومة بالضبط ، لذلك فمن الصعوبة عليه مسألة الحكومة.

ومن أوجه القصور الأخرى عدم وجود ميزانية المواطن (وهي عرض مبسط للموازنة يمكن أن يسهل على المواطنين فهمها) ، بما في ذلك التحديثات لموازنة العام الحالي ، فضلا عن ان تقرير موازنة نهاية العام لا يوضح الفرق بين توقعات الاقتصاد الكلي للسنة المالية والنتيجة الفعلية، ويلعب مجلس النواب وديوان المحاسبة الدور الهام في تحسين شفافية الموازنة، ووفقًا لنتائج المسح ، يمارس ديوان المحاسبة رقابة فعالة على الموازنة، ويمكن تعزيز دور البرلمان من خلال زيادة الوقت الذي يستغرقه لمناقشة الموازنة، واقتراح وتشجيع الجمهور على المشاركة بنشاط أكبر في اجتماعات لجنة الموازنة المركزية للمناقشة .

7.1.2: وثائق الموازنة المفتوحة الثمانية الرئيسة الصادرة خلال السنة المالية

من وثائق الموازنة المفتوحة المطلوبة هي كما يأتي [18]:

1. بيان ما قبل الموازنة : يعرض هذا البيان الافتراضات التي سوف تستعمل لتطوير الموازنة والإيرادات والنفقات المتوقعة، ومستويات الديون والتخصيصات المالية الواسعة بين القطاعات المختلفة.
2. الموازنة التنفيذية المقترحة : يعرض هذا البيان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية ، والإعلان الحكومي المفصل للسياسات والأولويات التي تنوي متابعتها في سنة الموازنة القادمة.
3. الموازنة المقررة : وهي الوثيقة القانونية التي تمنح السلطة التنفيذية لتنفيذ السياسة المالية والتدابير التي تحتويها الموازنة
4. موازنة المواطنين : وهي ملخص مبسط للموازنة للوصول إليها وفهمها من قبل أكبر شريحة ممكنة من السكان [12].
5. التقارير خلال العام : وهي التقارير الشهرية أو الربع سنوية، وتقارير عن الإيرادات المحصلة ، والنفقات التي تم صرفها ، وكذلك تكبد الديون.
6. تقارير مراجعة منتصف العام :توفر مراجعة منتصف العام التحديث الشامل لتنفيذ الموازنة.
7. تقرير نهاية العام :يلخص تقرير نهاية العام الوضع المالي في نهاية السنة المالية ويتضمن تحديث عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف سياسة الموازنة المصدقة.
8. تقرير التدقيق: وهو تقرير تدقيق سنوي يغطي جميع الأنشطة التي يقوم بها المسؤول التنفيذي ويَتُمَّ إصداره من قبل مؤسسة مراجعة خارجية مستقلة عن عمل السلطة التنفيذية.

8.1.2 :القواعد الارشادية لنشر بيانات الموازنة المفتوحة

هناك مجموعة من المبادئ التوجيهية والقواعد الإرشادية التي منْ الممكن اتباعها من قبل المسؤولين الحكوميين والمواطنين والمدنيين ومجموعات المجتمع ، والهيئات الرقابية لاستعمالها في تحسين الممارسات الحكومية من أجل نشر بيانات الموازنة المفتوحة من خلال المنصات والوسائل المتبعة لنشرها وهذه القواعد [8]:

1. توافر معلومات وبيانات الموازنة الشاملة في الوقت المناسب
2. الكشف عن التفاصيل الكاملة المتعلقة بنظم المعلومات الأساسية.
3. توفر الاستعلام المحدد بوساطة المستخدم وإمكانيات الإعداد للتقارير
4. نشر بيانات الموازنة المفتوحة الموثوقة والمترابطة
5. التوثيق للمصادر البيانات المالية العامة
6. تحسين جودة العرض للبيانات المالية
7. تعزيز الاستعمال الفعال والامثل لبيانات الموازنة المفتوحة

المحور الثالث :حوكمة الإدارة المالية

1.3: مفهوم الحوكمة

في نهاية القرن العشرين و بداية القرن الحادي والعشرين إحتَّلَ مفهوم الحوكمة جزءًا مركزيًّا وواسعًا في النقاشات المعاصرة في مجال العلوم الاجتماعية وعلى وجه الخصوص في مجال الإدارة العامة، ولكن غالبًا ما يتكرر هذا اللفظ بمعاني مختلفة تمامًا وتداعيات لذلك يُعتَبرْ هذا التخصص سبب زيادة شعبية هذا المفهوم، وعلى عكس المصطلح الأضيق "الحكومة " الذي يعني قدرتها على تغطية مجموعة كاملة من المؤسسات والعلاقات التي تشارك في عملية الحكم [19] ,لذلك فأنْ ظهور الإدارة العامة الجديدة (NPM) [7]، والتي تدعو الى التغيير في دور الحكومات من القيادة الموجهة للسلطة فقط إلى منظمة موجهة نحو الخدمة العامة أنْ هذا التوجه أدى إلى طفرة عالمية في البحث الأكاديمي حول رضا المواطنين من حكوماتهم ، أيْ أن هذا الرضا والثقة مرتبط بمجموعة واسعة من الأنشطة السياسية لمسؤولين معنيين في الحفاظ على جهاز الدولة أنْ يعمل بالشكل الجيد والمرضي ، بحيث يساعد سلوكهم على الإدراك لمصلحة المواطنين والحفاظ على رضاهم، وقد ركزت الدراسات على الشفافية المالية لدعم وجهة النظر القائلة "أنْ زيادة الشفافية المالية تلعب دورًا إيجابيًا في تعزيز الحوكمة الرشيدة" حيث يَتُمَّ دمج شفافية الموازنة في ممارسة إصلاح الموازنة الحكومية كأداة لتحسين الحوكمة ، وستكون ممارسات الموازنة هذه مفيدة في خلق بيئة سياسية مستقرة للاستدامة والتنمية الاقتصادية [20]، ويسمح مفهوم الحوكمة ببعده الإقتصادي بنوع من الاستقرار الاقتصادي والمالي وكذلك الصياغة للسياسات المستقبلية والاستراتيجيات بشكل أكثر دقة في سبيل تجنب المخاطر على المالية العامة، وكذلك تعكس الإدارة الرشيدة والعقلانية لموارد الدولة العامة والكفاءة في استعمالها وفق آليات معينة، عرفها البنك الدولي على أنْها "الطريقة التي تمارس بها السلطة إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد من أجل التنمية [21] ، ايضا عرفت الحوكمة في الإدارة العامة على أنها "مجموعات من المبادئ، والقواعد والأدوار وإجراءات صنع القرار حول الجهات الفاعلة " [22].

"ويستخلص الباحثان أنْ الحوكمة ظهرت كمصطلح جديد نتيجة سلسلة الانهيارات والأزمات التي عصفت بأسواق المال العالمية ، ونتيجة لذلك زاد الاهتمام بها ، ما دفع إلى وضع مجموعة من المبادئ التي اعتمدت كدليل عمل يسترشد بها لتطبيق الحوكمة السليمة , ولقد تعاظمت اهميتها في الفترات الاخيرة بهدف تحقيقها للتنمية الاقتصادية , والحماية القانونية ، والرفاهية الاجتماعية للاقتصاد وللمجتمع ، وذلك من خلال اطمئنان المستثمرين وحملة الاسهم بتوفير العائد المناسب ، وتعظيم القيمة السوقية لأسهمهم , وكذلك تدعيم القدرة التنافسية لأسواق رأس المال ، ايضا تعمل على تحسين الأداء على مستوى الوحدات الاقتصادية وكذلك أداء الحكومات الوطنية من خلال الادارة المالية" وترتكز الحوكمة في المالية العامة على مبادئ أساسية وهي:

1.1.3 : الشفافية

وتعدّ الشفافية المالية أهم عناصر الحوكمة في الموازنة العامة للدولة، ويرتبط هذا المفهوم بمبادئ أخرى للحوكمة، أيْ أنْ الشفافية هي الخطوة الأولى نحو مساءلة الحكومات عن كيفية استعمالها للأموال العامة، و"تعني شفافية الموازنة ضمان سهولة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالموازنة من خلال عامة الناس ، إلى جانب معلومات عن تنفيذها من قبل الحكومة"،(15)، وكذلك أنْ شفافية الموازنات ومساءلة الحكومة مترابطتان في هذا البحث و يجب توقع تحسينات تدريجية في شفافية المساءلة للحكومة عن كيفية استعمالها للأموال العامة، لأنْ فتح الموازنات هي التمكين أيْ أنْها تسمح للناس أنْ يكونوا الحكم فيما إذا كانت حكومتهم، والمسؤولون يستفيدون من الأموال العامة ، وذلك من خلال تسخير هذه الاموال للمصلحة العامة أم لا ، لذلك تعرف الشفافية في الموازنة الحكومية، على أنْها" النشر الإلزامي لوثائق موازنة معينة في الجريدة الرسمية الوطنية (لـ الحكومة المركزية) أو في الجريدة الرسمية المحلية (للوحدات المحلية) ، بحيث يركز هذا التقرير على شفافية الموازنة الحكومية" ، وحددت شفافية الموازنة الحكومية على أنها إمكانية حصول المواطنين على معلومات حول الموازنات وأنْ تكون هذه المعلومات "كاملة ، وذو صلة، وصحيحة ،وفي الوقت المناسب ، و مقدمة بشكل مفهوم، وتخبر شفافية الموازنة عن كمية ونوعية المعلومات المقدمة للجمهور في وثائق الموازنة بحيث تقدم للمتلقي إجابات حول عدد تقارير الموازنة المختلفة للحكومة التي تنشرها ومدى التفصيل لهذه التقارير"، "باختصار تشير شفافية الموازنة فيما إذا كان يمكن للمواطنين الوثوق بهذه الوثائق أم لا كما تخبرنا ما إذا كان يمكن للمواطن الحصول عليها [23]، لذلك فأن الشفافيةعادة ما يتم تعريفها "على أنها الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المالية ذات الصلة في أ بطريقة منتظمة ومنهجية " ، وتعرف بأنها الشفافية المالية بصفتها "الانفتاح تجاه الجمهور بشكل عام حول هيكل الحكومة ووظائفها ، نوايا السياسة المالية وحسابات القطاع العام والتوقعات. أنها تنطوي على وصول سريع وموثوق ،

لمعلومات شاملة ومناسبة من حيث التوقيت ومفهومة وقابلة للمقارنة دوليًا عن الحكومة" وتحد الشفافية من الاتي [24]:

1. الإنفاق الحكومي العام المفرط الذي يؤدي إلى عجز الموازنة والدين العام وتخفيض الوهم المالي.
2. تقلل من عدم تناسق المعلومات بين السياسيين والناخبين وهذا قد يحسن من المساءلة ويزيد المنافسة السياسية ويعزز من تطبيق القواعد المالية .

ومن اجل تحسين شفافية الموازنة المفتوحة فأن شراكة الموازنة المفتوحة الدولية توصي بما يأتي [25]:

1. نشر اقتراح الموازنة التنفيذية وبيان ما قبل الموازنة ،وإنتاج ونشر ميزانية المواطنين ،
2. مراجعة منتصف العام ، وتقرير التدقيق .
3. توفير الفرص للجمهور للمشاركة بنشاط في جلسات الاستماع التشريعية في الدخل؛

"ويستخلص الباحثان ما سبق أنْ الشفافية بصفتها انفتاح تجاه الجمهور بشكل عام حول هيكل الحكومة ووظائفها وإجراءات سياستها المالية وحسابات القطاع العام والتوقعات المستقبلية ، أيْ أنْها تنطوي على وصول سريع وموثوق لمعلومات شاملة ومناسبة من حيث التوقيت ومفهومة وقابلة للمقارنة دوليًا عن إجراءات الحكومة ، لذلك فأنْ شفافية الأنشطة الحكومية قد حظيت باهتمام كبير في الأوساط الأكاديمية وغير الأكاديمية.في المدّة الاخيرة وبالتالي كان لها تأثير إيجابي كبير على الأداء المالي الحكومي لان زيادة شفافية الموازنة من العوامل المهمة للارتقاء بالأداء بالإضافة إلى ان زيادة شفافية الموازنة تؤدي إلى تحقيق سيطرة أفضل على الإنفاق الحكومي , وهذا يعني ان العلاقة بين شفافية الموازنة وأداء الادارة المالية العامة تؤكد التوقعات بأن ارتفاع شفافية الموازنة ترتبط بعجز أقل في الموازنة وخفض الدين العام".

2.1.3 :المساءلة والرقابة

وهي كآلية تتعلق بشفافية الموازنة العامة، ولا يمكن إهمال إجراءاتهما ،وهذا يسمح بترتيب المسؤوليات والعقوبات على الانتهاكات التي تحصل خلال عمليات اعداد الموازنة من ناحية أخرى ان الشفافية والمساءلة كلاهما لها أهمية خاصة في جميع المسائل المالية لذلك لابد من فتح الحسابات العامة والأدوات المالية الأخرى للجمهور بشكل عام [26] ،لان الشفافية تؤدي إلى تعزيز المساءلة والمعرفة العامة ، من خلال زيادة تدفق المعلومات للمواطنين وتسهيل الخيارات الأكثر وضوحًا (1)، لذلك فإنَّ أهمية التعاون وإشراك المستخدم كعنصر منتظم في سياسات البيانات المفتوحة من تصميمها إلى نشرها ومراقبتها نحو إعادة استعمال البيانات وخلق القيمة إنَّ هذا الامر يحتاج إلى بنية تحتية وطنية للبيانات المفتوحة ، وهذا يعمل على مضاعفة القيمة لذلك يتطلب من الحكومات أنْ تتفاعل مع المستخدمين بشكل منتظم والنظر في آرائهم عند التصميم والتسليم لمبادرات البيانات المفتوحة ووضعها في صميم عملية التصميم، ان هذا الامر يدعم الأبعاد التي تعزز التحول من الحكومة الإلكترونية إلى الحكومة الرقمية ، والتي يحركها المستخدم [27]، أي أن آلية المشاركة وسيلة مساعدة في صنع القرارات وإضفاء الشرعية على اجراءات الحكومة وهي تمكين المجتمع المدني من مناقشة مقترحات الموازنة على المستويين الوطني والمحلي وتعرف "المشاركة على أنها طيف محدد من خلال التحول من سيطرة السلطات إلى سيطرة المواطنين "، لذلك فأنْ تحديد المجتمع المدني لمناقشة السياسات الحكومية وبناء الدولة هو من بين أمور أخرى تعدّ نتاج انفتاح الحكومة، لذلك فتحسين الشفافية والمساءلة والمشاركة في استعمال الأموال العامة والموارد الوطنية الأخرى اصبحت ضرورية للإدارة الفعالة للموارد المالية على جميع المستويات الحكومية لأنْ أطر التنمية الوطنية التي تستند إليها الموازنات تؤكد شفافية المالية العامة ، "وأنْ الموازنة التشاركية تمنح الأشخاص المهمشين والمستبعدين الحق في ذلك من إسماع أصواتهم والتأثير في صنع القرار العام" [28].

"يستخلص الباحثان أنْ عملية الموازنة المفتوحة تفتح المجال أمام المواطنين للتعرف على موازنة الحكومة وخطتها لتخصيص الأموال العامة ، أيْ أنْ هناك خطة مشاركة ثنائية الاتجاه ناجحة تتضمن الاستماع إلى الآراء والتفاعل معها بهدف تحقيق المنفعة العامة ، ويمكن أنْ تساهم مشاركة المواطنين في تحسين الأداء الحكومي".

2.3 :مبادئ شفافية الموازنة والمساءلة

من المبادئ والمعايير الاساسية والتي تتعلق بأنظمة ممارسة شفافية الموازنة والمساءلة ولأجل جعلها عملية تشمل الاتي [29]:

1. الإذنْ المسبق: وهو التصريح من قبل المجلس التشريعي بصرف النفقات وتحصيل الإيرادات وكذلك الديون من قبل السلطة التنفيذية قبل اتخاذها لأيْ إجراء.
2. الوحدة: وهو عملية تقديم عرض موحد وواحد ، يشمل جميع النفقات والإيرادات المحصلة السنوية والمقترحة ، وكذلك الانشطة المالية الحكومية الاخرى الى الهيئة التشريعية.
3. الشمولية: ان تظهر الحكومة في موازنتها المقترحة اصدار السندات خلال سنة الموازنة وليس فقط الإفصاح عن الأنشطة

المالية المقترحة في موازنتها السنوية وذلك لإعطاء صورة واضحة ومحدثة عن الاجراءات الحكومية.

4. الدورية: هي إلتزام السلطة التنفيذية بالتوقيتات والمواعيد النهائية للتقويم السنوي بصياغة إعداد موازنتها ، وعرضها على المجلس التشريعي للمناقشة وإصدارها للتنفيذ مع عرض الحسابات الختامية على الجمهور وجهاز الرقابة المالية.
5. الخصوصية: يجب أنْ يعطي الوصف لكل بند من بنود الموازنة نظرة واضحة عن الخطط الحكومية للأنفاق ، ويجب أنْ لا تعطى مجمعة (أيْ مجموع كلي) ، بحيث تكون مبهمة وغير واضحة ، اي يجب ان تعطي صوره واضحة عن نوايا الحكومة ، ويجب تقديمها وفقا لأنظمة وتصنيفات دولية مقبولة ، وذلك منعا للتشويش.
6. الشرعية: أيْ توافق النفقات والأنشطة مع القانون فعندما لا يلتزم بالقانون أو يروج للمبادئ الأساسية للشفافية والمساءلة ،لذا يجب على المجتمع المدني تقديم توصيات لتعديله .
7. هيكل سهل الاستعمال: أيْ وثائق موازنة الدولة وهي وثائق المساءلة الرئيسة للحكومات يجب ان تقدم بطريقة يمكن إدارتها وفهمها من قبل مجاميع من الجماهير، ومستويات متفاوتة من القدرات الفنية ، بما في ذلك السلطة التشريعية وموظفو الخدمات المدنية ، والعامة .
8. الدعاية: يجب أنْ يكون لجميع المواطنين الحق ، كأفراد أو في شكل جمعيات او في شكل منظمات مجتمع مدني **(CSOs)**[7]، في إصدار الأحكام والتعبير عنها فيما يخص موازنة الدولة. هذا يتطلب أنْ تكون وثائق الموازنة متاحة على نطاق واسع وهذا مهم بشكل خاص للموازنة المقترحة للسلطة التنفيذية ، والذي يجب أنْ يكون متاحًا لجميع المواطنين .
9. الوسائل والغايات: يجب إقامة الروابط الواضحة بين سياسات الحكومة وخططها ومدخلات ومخرجات الموازنة والنتائج المرجوة، أيْ يجب أنْ يوضح الشرح المصاحب للموازنة الاهداف بوضوح من حيث المدخلات والأهداف التي يتعين تحقيقها والنتائج القابلة للقياس.

3.3 :العلاقة بين متغيرات البحث

إنَّ المعلومات الواردة في وثائق الموازنات الحكومية الأساسية لفهم التغيرات التي تحصل في السياسة المالية للحكومة، وتأثيراتها على حياة المجتمعات، ومع ذلك فأنْ الحكومات قد لاتضع في اعتبارها أنْ تنشر هذه الوثائق وأنْ تضع هذا الهدف في الاعتبار، فغالبا ما ينظر بعض المسؤولين الحكوميين إلى هذه الموازنات بشكل أساسي على أنّها وثائق إدارة ورقابة ،وما تحتاجه الموازنات هو فقط إلى التنبؤ بمصادر الإيرادات المتاحة ووضع القيود اللازمة للأنفاق من قبل الإدارات الحكومية ، وتأمين التمويل التقديري لتحويل هذه السياسات إلى إجراءات ، وحساب النفقات في نهاية العام، اما بالنسبة للمجتمع المدني وعامة الناس فهم بحاجة الى أن توفر هذه الوثائق فضلا عن ذلك إلى نظرة أعمق حول كيفية تحصيل الأموال العامة وتوزيعها حسب الاولويات, [30] ،ونتيجة لذلك فأنْ مجتمع السياسة المالية الدولية قد أستمر في استثمار وتطوير نهج متماسك ومركّز بشكل متزايد بشأن شفافية الموازنة والمساءلة والمشاركة من خلال العديد من المبادرات الدولية منْها "مبادرات مثل شراكة الموازنة الدولية ومؤشر الموازنة المفتوحة الخاص بها ، شفافية ميزانية المجتمع المدني العالمي و حركة المساءلة "وغيرها من المبادرات ذات الصلة ومع ذلك ، يحذر بعض الباحثين من أنه نظرًا لأن حركة الموازنة نمت من "القاعدة الى القمة" ، ومدفوعة من قبل منظمات المجتمع المدني التي تتخذ من الدولة مقراً لها ،لذلك فإنَّ شفافية الموازنة لم تستحوذ كليا بعد على الاهتمام العالمي مقارنة بما حظيت بها الحركات الأخرى ذات الصلة ، وأنّما يتطلب منها ذلك تحفيز حركات دولية متماسكة "يعني وجود مؤسسات قوية في مجموعة واسعة من البلدان يمكن أنْ تعمل على بناء التعاون الدولي " وتركز معظم الأدلة المحدودة على فيما إذا كانت المبادرات قد أدت إلى تحسين الشفافية ، بدلاً من تحسين المساءلة والمشاركة لذلك يجد بعض الخبراء أنْ الضغط الخارجي وتعزيز أفضل الممارسات من الجهات المانحة قد أدى في بعض الحالات إلى دفع الحكومات المتلقية للتمويل إلى تحسين شفافية موازناتها ، وغالبًا ما يكون ذلك اشارة إلى ممارسات الحوكمة الجيدة [31].

"فمن خلال هذه المقدمة عن العلاقة بين متغيرات البحث يرى الباحثان أنّهُ يجب على الحكومات أنْ توسع من عملية التشاور والمشاركة مع منظمات ومجموعات المجتمع المدني والجمهور حول انواع المعلومات التي يمكن ان تتضمنها وثائق الموازنة من معلومات تلبي احتياجاتهم، وذلك من خلال التعامل مع هذه المعلومات والبيانات ،والتركيز بشكل اساسي على احتياجاتهم ومصالحهم ، إنَّ هذا الامر يساعد الحكومات على تحسين شفافية الموازنة ، وتعزيز مشاركة عامة المجتمع حول الافضليات المتأصلة في قرارات الموازنة فيما يتعلق بالتمويل للقطاعات المختلفة للدولة أنْ توفر هذا الكم من المعلومات يؤدي ايضا إلى تعزيز عمليات المراقبة والإشراف على تنفيذ بنودها ،بما يضمن ويؤمن أنْ يكون الانفاق بحسب ما مخطط له سواء على الجانب

الخدمي أم المخرجات الضرورية الاخرى ، أيضًا من المجالات الاخرى التي يمكن للحكومات من خلالها تحسين الشفافية هو إعداد التقارير وتعزيز المساءلة من خلال الاستجابة لحالات الطوارئ ، والتي تحتاج الى الموافقة من قبل الحكومة ، وترتيب الأولويات بين القطاعات المختلفة ، ان مثل هذه الامور تعدّ من التحديات التي تواجهها المساءلة لحاجة هذا الامر الى التدبير والترتيب لعملية الانفاق، لذلك فأن الدافع لمعظم مبادرات الشفافية هو الدافع والافتراض القائل بأنْ تعزيز الشفافية والمشاركة والمساءلة سيُعززْ ويحسن من نتائج الموازنة المرتبطة بالحوكمة وكذلك نتائج التنمية الاقتصادية ، لذلك فأنْ مبادرات الشفافية والمساءلة والمشاركة التي هي من المرتكزات الاساسية للحوكمة ، ويقودها المجتمع المدني وعامة الناس قد أعطت نتائج لأفضل الاستعمالات للموازنات الحكومية ، وكان الهدف من وراء ذلك هو إدخال نوع جديد أو ثقافة حديثة للإدارة المالية العامة ، وذلك من خلال التبني لمبادئ الحكم الرشيد في إدارة الموارد المالية للدول، ونتج عن هذه العملية إتباع مجموعة من التوجيهات الجديدة لإدارة الجمهور والإدارة المالية ،لأنْ الموازنة التشاركية هي نوع من عمليات المشاركة بحيث يستطيع المواطنون اقتراح مشاريع الاستثمارات المجتمعية والتصويت عليها ، وذلك استنادا إلى معايير التمويل المحدد والمتاحة من قبل الحكومات وهذا الامر سوف يحسن ويزيد من كفاءة ادارة الاموال الامة وشفافية الادارة المالية".

المحور الرابع: الجانب العملي

يَتضمَّنْ هذا المحور ثلاثة أقسام القسمين **الاول والثاني** مخصصان لإعداد وتصميم موازنة المواطن من أجل تقديم معلومات ذات طبيعة مالية عامة موجه بشكل رئيس لعامة الجمهور، وهي مكتوبة بلغة عامة ويمكن الوصول اليها بسهولة، أما القسم **الثالث** فيتضمن إختبار صحة فرضية البحث . وتتضمن موازنة المواطن عناصر مرئية لمساعدة القراء غير المتخصصين على فهم هذه المعلومات، فعلى الرغم من أنْ اصدارات الموازنة هي من اختصاص وإعداد الجهات التنفيذية في السلطة وتشرعها السلطة التشريعية وفق أُطرْ فنية متعارف عليها في عرض الموازنات العامة، إلا إنَّهُ من الممكن إعادة الصياغة وإصدار نسخ منها بحيث يمكن للمواطن العادي وغير المتخصص في هذا المجال من فهم مكوناتها بشكل سهل وواضح، وعادة ما يتولى هذه المهمة جهات معينة مثل منظمات المجتمع المدني أو غيرها من المجموعات المناصرة لهذا الامر، إلا إنَّهُ يجب أنْ يتم أصدارها من قبل الحكومات، لأنْها تعمل على أضفاء الطابع المؤسسي عليها المبني على التزامها بتقديم سياساتها بالطريقة المفهومة للجمهور، وتأتي أهمية موازنة المواطنين من كونها تعطي الفهم الراسخ للطرائق العديدة التي من الممكن أنْ تؤثر بها الموازنة على حياتهم، وذلك من خلال تقديم معلومات الموازنة بشكل سهل ويمكن الوصول اليه أكثر من معظم الوثائق للموازنة القياسية، اذ أنْها تعزز فهم أكبر عن كيفية أدارة المال العام، لذلك يعمل الباحثان على إعداد موازنة المواطن لعام 2022 وعلى وفق معطيات وبيانات الموازنة الاتحادية لعام 2021, والتي تنشر من خلال البوابة التي تنشأها الحكومة العراقية لهذا الغرض في سبيل تيسير نفاذ او وصول المواطنين إلى معلومات مبسطة تتعلق بالموازنة الاتحادية وتعزيز السياسة المالية الحكومية باتجاه الشفافية والحوكمة المفتوحة لذلك سَيَتُمْ تناول هذا الموضوع من خلال قسمين وكما يأتي :

القسم الاول

ويتضمن هذا القسم احتياجات المواطنين طبقا لأولوياتها من البيانات المالية المتعلقة بالأداء المالي الحكومي وتَعيَّنْ المركز المالي، وذلك من خلال مشاركتهم في النقاش حول اعداد الموازنة العامة ، ما يسهم في اضفاء الطابع المؤسسي لقواعد ومعايير الشفافية ، والاستمرار في إجراء التحسينات على الشفافية المالية وكذلك المشاركة والمساءلة من خلال المشاركة في عملية إعد اد الموازنة من مرحلة الصياغة إلى التنفيذ والرقابة لذلك يمكن للمجتمع المدني أنْ يساهم بمعلومات ذات أهمية حول الاحتياجات والأولويات العامة التي من الممكن أنْ تؤدي إلى خيارات ذات طبيعة سياسية أكثر قوة، ويتضمن هذا القسم ما يأتي :

اولا : الاستمارات المقترحة الخاصة باحتياجات المواطنين من المعلومات المالية المتعلقة بالأداء الحكومي والمركز المالي كما موضح في الاشكال (8-1) الآتية [32]:

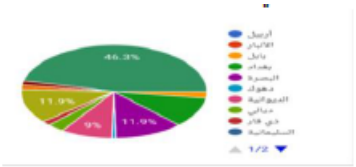

شكل (1) يوضح المحافظات المشاركة في استمارة تحديد الاحتياجات في الموازنة الاتحادية

شكل(2) يوضح مشاركة المواطنين في تحديد الانفاق في التربية والتعليم

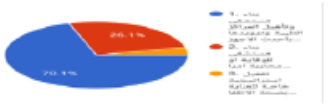

شكل (3) يوضح مشاركة المواطنين في تحديد الانفاق في القطاع الصحي

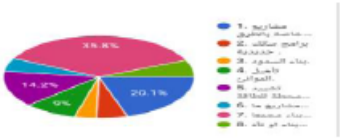

شكل (4) يوضح مشاركة المواطنين في تحديد الانفاق في قطاع البنى التحتية

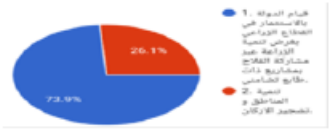

شكل (5)يوضح تحديد مشاركة المواطنين في تحديد الانفاق في قطاعات الخدمات

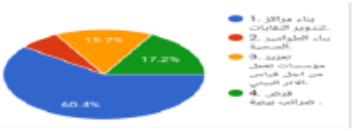

شكل (6) يوضح مشاركة المواطنين في تحديد الانفاق عل الخدمات البيئية

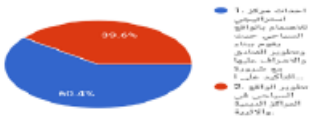

شكل (7) يوضح مشاركة المواطنين في تحديد الاستثمار في القطاع السياحي

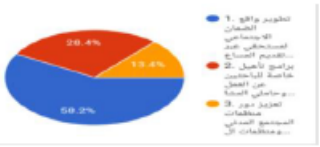

شكل (8) يوضح مشاركة المواطنين في تحديد الانفاق عل الخدمات الاخرى

ان استمارة تحديد احتياجات المواطن من المعلومات المالية التي تتعلق بالأداء الحكومي والمركز المالي وهي استمارة الكترونية مقترحة تصمم من قبل الحكومة إذ تحوي على شرح مبسط لموازنة المواطن وتحوي ايضا على معلومات حول قطاعات الدولة المهمة كقطاع الصحة والتعليم العالي والبنى التحتية والخدمات العامة والضمان الاجتماعي والقطاعات الاستثمارية كالقطاع الزراعي والصناعي وقطاع السياحة ، وهناك ضمن كل قطاع عدد من الخيارات إذ يقوم المواطن باختيار مشروع واحد وحسب الاولوية بالنسبة اليه مع اختيار المحافظة التي يسكنها فبعد اختيار المشاريع يقوم بالضغط على زر ارسال لكي تعود الاستمارة مملوءة الى المحافظة المحددة كذلك ان هذه الاستمارة يمكن تصنيفها وبشكل نظري كأقتراح في حال موافقة الحكومة عليها [32].

ويرى الباحثان" ان تصميم تلك الاستمارة والموافقة عليها من قبل الحكومة وفي ظل سعيها لتحقيق الشفافية والمشاركة والمساءلة لإعداد موازنة المواطن فمن خلال ذلك يتأكد المواطن من ضمان حسن الاداء والجودة للخدمات العامة من قبل الحكومة وتحقيق الاحتياجات العامة ، وبذلك ستأخذ المؤشرات المالية والاقتصادية والاجتماعية المنحى الايجابي وستحظى الحكومة بالثقة من قبل مواطنيها وكذلك المؤسسات المالية الدولية الكبرى وهذا يسهم في حوكمة الادارة المالية العامة وزيادة شفافيتها".

القسم الثاني

ويتضمن عرض مبسط للافتراضات الاقتصادية الكامنة وراء الموازنة وتوقعات النمو الاقتصادي والتضخم، وما اذا كانت الموازنة سينتج عنها فائض أو عجز ومجموع العائدات ومصدرها، وايضا مخصصات الانفاق المتمثل بالكيفية التي يَتُمَّ بها إنفاق المال العام، وكذلك المبادرات السياسية الهامة أي الزيادات او الانخفاضات الكبيرة في الايرادات او الإنفاقْ، ومعلومات حول كيفية صياغة الموازنة وتنفيذها، وسياسات الحكومة في قطاعات محددة مثل الصحة والتعليم والزراعة والصناعة... ومن الافتراضات التي يتضمنها هذا القسم مايلي :فرضيات مشروع إعداد موازنة المواطن لعام 2022 من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات ومعلومات الموازنة الاتحادية للحكومة لعام 2021 وكما مبين في الجداول (1- 6).

جدول (1) يبين النفقات العامة

ت	البند	المبلغ (الف ديتار عراقي)
1. (أ +ب)	اجمالي النفقات العامة	129.993.009.291
- أ	اجمالي النفقات الجارية وتشمل	100.856.139.
-	نفقات تشغيلية	90.559.139.482
-	نفقات البرامج الخاصة	1.261.000.000
-	المديونية	910.361.000.000
- ب	اجمالي النفقات الرأسمالية وتشمل	29.136.869.809
-	نفقات رأسمالية	531.000.000
-	الانفاق الاستثماري من الخزينة العامة	23.532.569.809
-	الانفاق الاستثماري عن طرق القروض الاجنبية	4.573.300.000
-	الانفاق الاستثماري عن طرق المصرف العراقي وصرفي الرافدين والرشيد	500.000.000

* المصدر : الباحثان بالاعتماد على [33]

جدول (2) يبين الايرادات العامة

ت	البند	المبلغ (الف دينار عراقي)
1	الايرادات النفطية والثروات المعدنية	73.010.925.000
2	الضرائب على الدخول والثروات	9.388.509.978
3	الصرائب السلعية ورسوم الانتاج	2.051.631.973
4	الرسوم	1.924.984.170
5	حصة الموازنة من ارباح القطاع العام	1.150.000.000
6	الايرادات التحويلية	841.201.078
7	الايرادات الاخرى	2.296.080.741
	مجموع الايرادات الجارية	90.613.332.940
8	الايرادات الرأس مالية	2.546.621.544
	اجمالي الايرادات المخططة	93.159.954.484

*المصدر : الباحثان بالاعتماد على [33]

إنَ ارتفاع اسعار النفط العراقي الذي يباع في الاسواق العالمية من قرابة (53) دولار عند إعداد الموازنة في مطلع عام 2021 الى اكثر من (72) دولار زاد من قيمة الايرادات النفطية وكما مبين في الجدول (3) .

جدول (3) يبين العجز أو فائض الموازنة لعام 2022

ت	البند	المبلغ (الف دينار عراقي)
1= (أ+ب)	اجمالي الايرادات	101.320.141.984
أ -	ايرادات نفطية	81.171.112.500
ب -	ايرادات غير نفطية	20.149.029.484
2 = (أ+ب)	مجموع النفقات العامة	129.993.009.291
أ-	مجموع النفقات الجارية	100.856.139.482
ب -	مجموع النفقات الرأس مالية	29.136.869.809
3	اجمالي العجز المخطط	28.672.867.307

المصدر : الباحثان بالاعتماد على [33]

جدول (4) يبين تقرير الإيرادات النفطية والغير نفطية ونسبة كل منهما من مجموع إيرادات الموازنة الاتحادية

مجموع الإيرادات النفطية	81.171.112.500
مجموع الإيرادات غير النفطية	20.149.029.484
مجموع الإيرادات النفطية وغير النفطية	101.320.141.984
نسبة الإيرادات النفطية من مجموع الايرادات	% 80
نسبة الايرادات الغير نفطية من مجموع الايرادات	% 20
نسبة مجوع الإيرادات	% 100

*المصدر : الباحثان بالاعتماد على [33]

خامسا : التمويل لسد الفجوة المالية (العجز)

إنَّ العجز الحاصل غالبا ما يغطى من الوفرة المالية التي تتحقق من الزيادة في اسعار بيع النفط أو زيادة صادراته ، أو من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي ، وايضا من النقد المدور في حساب وزارة المالية الاتحادية وكما مبين في الجدول (5).

جدول (5) يبين التمويل لسد الفجوة المالية (العجز)

ت	الجهة المقرضة او الممولة	المبلغ (الف دينار عراقي)
.1	خصم حوالات الخزينة لدى البنك المركزي العراقي	5.649.409.860
.2	الرصيد المدورلدى وزارة المالية الاتحادية	1000.000.000
.3	قروض المصارف الحكومية العراقية	500.000.000
.4	السندات الوطنية	8.500.000.000
.5	قرض البنك الدولي لتمويل العجز المالي	1.750.000.000
.6	قرض صندوق النقد الدولي لتمويل العجز المالي	5.950.000.000
.7	قرض الصندوق السعودي للتنمية	26.100.000
.8	قرض مؤسسة ضمان الصادرات UKEF البريطانية لتمويل مشاريع البنى التحتية	217.500.000
.9	قرض الوكالة اليابانية للتعاون الدولي لتمويل العجز	750.157.447
.10	قرض JBIC الياباني	58.000.000

.11	قرض البنك الدولي / مشاريع	600.300.000
.12	الاقتراض من بنك الاستيراد والتصدير الكوري او بضمانته	145.000.000
.13	قرض وكالة التعاون الامني والدفاع الامريكية	72.500.000
.14	قروض بضمانة موسسات الصادرات الدولية لشراء الاسلحة والاعتدة	145.000.000
.15	الاقتراض من الحكومة الفرنسية والوكالة الفرنسية للتنمية	87.000.000
.16	قرض بنك KFW الالماني	101.500.000
.17	الاقتراض من البنوك الاجنبية بضمانة EKN السويدية	87.000.000
.18	الاقتراض من الوكالة اليابانية JICA / مشاريع	1.138.250.000
.19	قرض مؤسسة الصادرات الالمانية	145.000.000
.20	قروض مشاريع الصيانة لوزارة الكهرباء بضمانة مؤسسة الصادرات الدولية	145.000.000
.21	الاقتراض من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية	87.000.000
.22	الاقتراض من وكالة الصادرات البريطانية UKEF لتمويل وزارة الكهرباء	174.000.000
.23	قرض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	7.250.000
.24	قرض البنك الاسلامي للتمية IDB	31.250.000
.25	القرض الصيني SINO - SUR	1.015.000.000
.26	قرض المصرف العراقي للتجارة لتمويل مشاريع وزارة الكهرباء	290.000.000
	المجموع الكلي للقروض والتمويل لتغطية العجز	28.672.867.307

*المصدر : الباحثان بالاعتماد على [33]

ضمن التخصيصات المالية للنفقات الحاكمة هناك توزيع لمبالغ البطاقة التموينية و شراء الأدوية و دعم شراء محصولي الحنطة والشلب واستيراد الطاقة وكما مبين في الجدول (6) .

جدول (6) يبين توزيع النفقات الحاكمة

ت	المفردات	الاعتماد المخصص	حصة اقليم كردستان
1	البطاقة التموينية (نظام التوزيع العام)	794.923.858	100.716.853
2	الأدوية	1.394.407.783	170.969.966
3	دعم شراء محصولي الحنطة والشلب	3.335.628.234	422.624.097
4	إستيراد الطاقة	1.723.316.412	218.344.189

* المصدر : الباحثان بالاعتماد على [33]

ثامنا : المشاريع الاستثمارية والخدمية: -البنى التحية : (189.337.646.617) دينار عراقي

تسعى الحكومة ومن خلال موازنة عام 2021 على انشاء وتأهيل عدد من الطرق في محافظات بغداد – كركوك والموصل والرمادي وكذلك مشروع تطوير مدينة الصدر الذي يحتوي على 90 ألف وحدة سكنية، الذي سيعالج مشكلة العشوائيات.وايضا ضمن خطط الحكومة تأهيل وانشاء مشاريع المياه والمجاري لعدد من المحافظات كمشروع تحلية ماء البصرة ومشروع مجاري بابل ومشروع ماء السماوة ، وكذلك تسعى الحكومة الى تأهيل قطاع الطاقة الكهربائية وذلك من خلال تأهيل وإنشاء محطات التوليد وكما يأتي :

مشروع اكمال محطة الانبار مشروع وتأهيل محطة واسط الحرارية ومشروع تحويل محطات الدورة البسيطة الى الدورة المركبة ومشروع استثماري في مدينة الفاو والحبانية لقطاع الكهرباء ومشروع تأهيل وصيانة تشغيل محطات تابعة لوزارة الكهرباء ومشروع الدورة المركبة لمحطة السماوة [33].

-قطاع الصحة : (848.106.223.903) دينار عراقي

ضمن خطة الحكومة للنهوض بالقطاع الصحي فأنها تعمل على اعادة تأهيل وإنشاء المستشفيات والمراكز الصحية ، وتجهيزها بأحدث الاجهزة الطبية المتطورة فضلا عن توفير الملاكات الطبية الكفوءة والمؤهلة كما تَمَّ رصد مبلغ يزيد عن تريليون دينار لوزارة الصحة ضمن الموازنة الاتحادية لعام 2021 لشراء الأدوية والمستلزمات الطبية". ومن المشاريع التي تعمل على إنجازها هي كالاتي: مشروع إنشاء مستشفى الرميثة الجمهوري مشروع إنشاء المستشفى الجمهوري في محافظة نينوى مشروع إنشاء مستشفى في ناحية النيل / محافظة بابل مشروع إنشاء مركز الفلوجة لجراحة القلب [33].

- التعليم العالي :الموازنة الاجمالية (1.073.703125.621) دينار عراقي

وتتكون موازنة التعليم العالي من ((1.071.628.142.762 موازنة جارية و(2.074.982.85) موازنة استثمارية وتتطلع الحكومة في سعيها لإعادة تأهيل قطاع التعليم العالي من خلال اكمال وتأهيل وبناء المشاريع الجامعية في عدد من المحافظات

-القطاع الصناعي : (577.176.546.298) دينار عراقي

تسعى الحكومة العراقية الى دعم موازنة العام الحالي للقطاع الصناعي في العراق، عبر جملة من التوجهات " تضمنت رصد المبالغ المالية للتنمية الصناعية، والتخفيف من الأعباء والروتين على المستثمرين في هذا القطاع ، في سبيل تسهيل عملية نقل الصناعات المتقدمة والمتطورة الى البلد، والدعم لوزارة الصناعة لتفعيل عمل المنشآت الصناعية التابعة لها أيضا من ضمن توجهات الحكومة لدعم القطاع الصناعي هو السعي من اجل تفعيل المبادرة الصناعية بشكل مثمر وعلى عدة مستويات، وايضا التخفيف الكبير لشروط التمويل، و ضرورة تذليل العقبات امام من يرغب بأنشاء المشاريع الصناعية، والزيادة للتسهيلات ومبالغ التمويل وحماية المستثمرين" [33].

- القطاع الزراعي : (66.198.874.183) دينار عراقي

في سعي الحكومة لتطوير القطاع الزراعي والتقليل من البطالة فأنها خصصت مبلغ ثلاث مائة مليون دينار إلى وزارة الزراعة من احتياطيات الطوارئ للسنة المالية 2021، لدعم القطاع الزراعي والتقليل من البطالة فضلا عن ما مخصص في الموازنة العامة ايضا تسعى الحكومة ومن ضمن الخطط المستقبلية للنهوض بالواقع الزراعي زيادة التخصيصات المالية لهذا القطاع الحيوي ، وذلك من أجل تشجيع المنتجات الزراعية الوطنية ، والتخلص من التبعية الغذائية لدول الجوار، لذلك فأنْ هذا الامر لا يأتي فقط من خلال زيادة التخصيصات المالية وأنّما يحتاج إلى التعاون المشترك بين المزارعين والحكومة والمواطن [33].

-قطاع التربية : الموازنة الاجمالية (882.421.128.191) دينار عراقي

وتتكون من موازنة قطاع التربية من موازنة جارية مقدارها (882.416.128.191) ، وموازنة استثمارية مقدارها (5.000.000) ،وانطلاقا من حرص الحكومة الاتحادية على تأهيل قطاع التربية فهي تسعى انشاء عشرة الاف مدرسة في عموم المحافظات وهو مشروع رقم واحد الخاص ببناء الابنية المدرسية وتم صرف مبالغ مالية تقدر بنحو 600 مليون دولار كما تم تخصيص مبلغ 3 مليارات دينار من قبل وزارة المالية إلى مديرية من مديريات تربية المحافظات (المثنى، الديوانية، ذي قار، ميسان، بابل، صلاح الدين) لتأهيل وصيانة المدارس، وشراء الرحلات المدرسية من احتياطي الطوارئ للسنة المالية الحالية [33].

- الضمان الاجتماعي

ضمن الخطط المستقبلية للحكومة هو السعي لتقديم الدعم لصندوق الضمان الاجتماعي وذلك في سبيل إنعاش الحالة المعاشية لذوي الدخل المحدود من الطبقات الفقيرة من المجتمع وكذلك تقديم الدعم لذوي الاحتياجات الخاصة وذلك من خلال تقديم الخدمات الطبية المجانية في المستشفيات والمراكز الصحية ،وقد اعلنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تعلن شمولها من 400 إلى 500 ألف مستفيد من اعانات شبكة الحماية الاجتماعية في حال اقرار موازنة العام الحالي وأيضا فتحت باب التقديم على التعيينات بصفة عقد) في هيئة الحماية الاجتماعية ببغداد والمحافظات تحت عنوان باحث اجتماعي [33].

"يستنتج الباحثان ما سبق عرضه من الجداول هو ان مشروع مبادرة موازنة المواطن هي مبادرة عالمية غير مسبوقة التطبيق محليا ، لذلك يجب ان تسعى الحكومة لتطبيقها ، وذلك من خلال اشراك المؤسسات المجتمعية المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ،إذ يكمن الهدف الاساس من الافصاح عن البنود المهمة في الموازنة العامة لتوضيح العلاقة والربط مابين الايرادات والمصروفات وفاعلية الانفاق خاصة بالنسبة للخدمات الي تمس حياة المواطن البسيط ، فتطبيقها يعد قفزة نوعية كبيرة في مجال تعزيز الامركزية وترسيخ قيم المشاركة الفاعلة للمواطنين في عملية صنع القرار، وكذلك يسهم في الحد من عمليات الفساد لزيادة الرقابة الشعبية العامة ".

القسم الثالث : الدراسة الميدانية

يتضمن هذا القسم الاطار النظري للدراسة الميدانية التي يقوم بها الباحثان وتتضمن الآتي :

1 : اهداف الدراسة الميدانية

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى صحة النتائج التي توصل إليها الباحثان من خلال الدراسة النظرية ، وذلك من خلال اختبار الفرضية الرئيسة للبحث والتي تنص على مايلي : (إنَّ تفعيل أسلوب الموازنة المفتوحة يوفر معلومات مالية وغير مالية تمكن المواطنين من الوصول إلى خطط السلطة التنفيذية ومراقبة عملها ، وكذلك إمكانية مقارنة ما هو مخطط بما تَمَّ تحقيقه بالفعل وذلك من أجل تحقيق حوكمة الادارة المالية)، تَمَّ الاعتماد في جمع البيانات الاولية في الدراسة الميدانية على اسلوب الاستبانة (الاستقصاء) ، وذلك من خلال تصميم القائمة المتعلقة بالاستقصاء لجمع البيانات من عينة البحث المتمثلة بالمواطنين والتي شملت على 50 مواطن من افراد العينة وتشتمل على كافة الاساليب لتغطية الدور التأثيري لإعداد الموازنة المفتوحة على حوكمة الوحدات الحكومية العراقية وتم استعمال المقياس الخماسي (مقياس ليكرات) كما مبين في الجدول (7) للإجابة على التساؤلات المبينة في الملاحق جدول (1، 2، 3).

الجدول (7) يبين درجات الاستجابة

اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
5	4	3	2	1

* المصدر : الباحثان

2 : اثبات صحة فرضية البحث

نتائج المتغيرالاول : الشفافية: تُبيِّنْ النتائج الظاهرة أنْ العبارات بشكل عام متجهة نحو اتفق لكون أغلب الانحرافات المعيارية ضمن حدود الأوساط الحسابية ، فيما تتراوح النسبة المئوية (70.2 –83.6) أي بمعنى هناك تقارب في الاجابة على التساؤلات في الملحق المبين في الجدول (1) واتخاذ القرار كما مبين في الجدول (8) ، والجدول (9).

الجدول (8) يبين الوسط الحسابي –الإنحراف المعياري-النسبة المئوية – اتجاه العينة للمتغير الاول من مرتكزات الحوكمة

الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	اتجاه العينة
1	20	12	8	4	5	49	3.78	1.33	75.6	موافق
2	24	10	9	0	6	49	3.94	1.33	78.8	موافق
3	10	9	15	10	5	49	3.18	1.26	63.6	محايد
4	17	9	4	13	6	49	3.37	1.48	67.4	محايد
5	35	2	0	10	2	49	4.18	1.37	83.6	موافق
6	28	8	0	12	1	49	4.02	1.32	80.4	موافق
7	6	12	8	19	4	49	2.94	1.2	58.8	محايد
8	20	5	13	2	9	49	3.51	1.5	70.2	موافق
9	3	15	5	17	9	49	2.71	1.25	54.2	محايد
10	38	5	3	3	0	49	4.59	0.86	91.8	موافق جدا

*المصدر : الباحثان من خلال تحليل البيانات

الجدول (9) يبين المتوسط العام للمحور ككل

المتوسط العام	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	اتجاه العينة
للمحور ككل	3.62	1.41	72.4	اتفق

* المصدر : الباحثان من خلال تحليل البيانات

نتائج المتغير الثاني : المشاركة :تُبيَّنْ النتائج الظاهرة أنْ العبارات بشكل عام متجهة نحو اتفق لكون أغلب الانحرافات المعيارية ضمن حدود الأوساط الحسابية ، فيما تتراوح النسبة المئوية (71– 79.6) أي بمعنى هناك تقارب في الاجابة على التساؤلات في الملحق المبين في الجدول (2) واتخاذ القرار كما مبين في الجدول (10) والجدول (11).

جدول (10) يبين الوسط الحسابي –الانحراف المعياري-النسبة المئوية – اتجاه العينة للمتغير الثاني من مرتكزات الحوكمة

الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	اتجاه العينة
1	18	16	7	4	4	49	3.82	1.24	76.4	موافق
2	23	13	6	3	4	49	3.98	1.25	79.6	موافق
3	12	8	15	10	4	49	3.29	1.26	65.8	محايد
4	16	9	4	13	7	49	3.29	1.5	65.8	محايد
5	36	3	0	7	3	49	4.27	1.34	85.4	موافق جدا
6	25	7	6	5	6	49	3.82	1.45	76.4	موافق
7	7	13	8	12	9	49	2.94	1.35	58.8	محايد
8	22	6	12	3	6	49	3.71	1.4	74.2	موافق
9	4	16	6	17	6	49	2.9	1.22	58	محايد
10	15	15	5	10	4	49	3.55	1.33	71	موافق

*المصدر : الباحثان من خلال تحليل البيانات

جدول (11) يبين المتوسط العام للمحور ككل

المتوسط العام	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	اتجاه العينة
للمحور ككل	3.56	1.4	71.2	اتفق

*المصدر : الباحثان من خلال تحليل البيانات

نتائج المتغير الثالث: تُبيَّنْ النتائج الظاهرة ان العبارات بشكل عام متجهة نحو اتفق لكون أغلب الانحرافات المعيارية ضمن حدود الاوساط الحسابية ، فيما تتراوح النسبة المئوية (71–78.4) أي بمعنى هناك تقارب في الاجابة على التساؤلات في الملحق المبين في الجدول (3) واتخاذ القرار وكما مبين في الجدول (12) والجدول (13).

جدول (12) يبين الوسط الحسابي –الاحراف المعياري-النسبة المئوية – اتجاه العينة للمتغير الثالث من مرتكزات الحوكمة

الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	اتجاه العينة
1	17	15	8	5	4	49	3.73	1.26	74.6	موافق
2	20	14	9	3	3	49	3.92	1.18	78.4	موافق

3	11	13	12	9	4	49	3.37	1.24	67.4	محايد
4	15	10	5	12	7	49	3.29	1.47	65.8	محايد
5	34	5	0	7	3	49	4.22	1.33	84.4	موافق جدا
6	20	8	6	9	6	49	3.55	1.47	71	موافق
7	8	12	9	12	8	49	3	1.34	60	محايد
8	21	7	13	3	5	49	3.73	1.34	74.6	موافق
9	4	17	5	16	7	49	2.9	1.25	58	محايد
10	35	5	3	6	0	49	4.41	1.05	88.2	موافق جدا

المصدر : الباحثان من خلال تحليل البيانات

جدول (13) يبين المتوسط العام للمحور ككل

المتوسط العام	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	اتجاه العينة
للمحور ككل	3.61	1.38	72.2	اتفق

*المصدر : الباحثان من خلال تحليل البيانات

" لقد لاحظ الباحثان من اتجاه بعض الاجابات نحو الحياد او عدم الاتفاق ما اكد ان هناك خلل في عدم في عدم المعرفة التامة بمفهوم الموازنة المفتوحة من قبل بعض المواطنين وهذا يدل على ضعف الجهد الاعلامي للتوعية عن هذا المفهوم من خلال عقد الندوات او وسائل الاعلام او من خلال منظمات المجتمع المدني".

"ومن خلال النتائج التي تَمَّ التوصل من حيث إعداد موازنة المواطن المفتوحة ثم اختبار نتائج الاستقصاء التي تَمَّ التوصل إليها من خلال التحليل الاحصائي توصل الباحثان إلى اثبات فرضية البحث والتي تنص (أنْ تفعيل أسلوب الموازنة المفتوحة يوفر معلومات مالية وغير مالية تمكن المواطنين من الوصول إلى خطط السلطة التنفيذية ومراقبة عملها ، وكذلك إمكانية مقارنة ما هو مخطط بما تَمَّ تحقيقه بالفعل وذلك من اجل تحقيق حوكمة الإدارة المالية) إذ تَمَّ اختبار مكونات المتغير التابع والتي تتضمن المرتكزات الاساسية لحوكمة الادارة المالية العامة وهي الشفافية والمشاركة والمساءلة".

المحور الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

كُرِسَ هذا المحور لعرض الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها الباحثان وذات صلة بموضوع البحث وكالاتي :

اولا : الاستنتاجات

1. ان اتباع مبادرة الموازنة المفتوحة سوف يحسن من شفافية الموازنة العامة للدولة إذ يمتلك العراق الامكانات الممكنة لتفعيل هذه المبادرة وذلك من خلال القيام بخطوات اجرائية لابد منها من نشر للبيان التمهيدي للموازنة والتقارير السنوية وتقارير المراجعة والنصف سنوية وتقرير نهاية السنة وتقرير المراجعة .
2. ان الخوض في تجربة اعداد موازنة المواطن سوف يعمل على استرجاع ثقة المواطن بالوظيفة الاقتصادية وصناع القرار والتأكد من ادارة الموارد المالية العامة بكفاءة وفعالية وزيادة الثقة في المعلومات التي بتم الكشف عنها ما يؤدي إلى اتخاذ القرارات العقلانية من قبل أصحاب المصلحة.
3. إنَ إعداد الحكومة لوثائق موازنتها المفتوحة، سوف يعطيها الفرصة لإبلاغ الجمهور بكيفية جمع الموارد العامة واستعمالاتها لتحسين حياتهم ، وكذلك ابواب الانفاق العامة ان هذا الابلاغ والاتصال يكون أكثر فاعلية عندما تنظر الحكومة في أنواع معينة من المعلومات التي يريد الجمهور رؤيتها عند مراجعة هذه الوثائق.
4. إنَ ممارسة المشاركة الفعالة للمواطنين سوف يولد ضغوطا على الحكومة سوف يدفع إلى تحسين البناء الخاص للموازنة وتحسين قدرة الحوكمة،ويمكن لمبادرات المجتمع المدني ان تنجح في مساءلة الحكومات عن إدارتها للأموال العامة.
5. أنْ النقص في معلومات الموازنة العامة للدولة حول بعض انشطتها المالية يمكن أن تؤثر بشدة في قدرة الحكومة في تحقيق أهدافها المالية والسياسة.

6. ان من اسباب اعتبار شفافية الموازنة العامة للدولة هدفا مرغوبا بها ، هو نتيجة لتحقيقها العديد من الاهداف كالمساءلة والنزاهة والشمولية والثقة والجودة.
7. تساهم الموازنة التشاركية في الحد من الفقر وتحسين نوعية الحكم ، وذلك من خلال تطوير الموازنة العامة للدولة من حيث القرارات المتعلقة بمكان وجود الموارد وكيفية انفاقها.
8. أن المشاركة العامة والشفافية يمكن أن تسهل من المشاركة الفاعلة والبناءة لصياغة المعلومات المعدة في الموازنة ، والتي يمكن ان تساعد الهيئات التنظيمية على التعلم بطرق تؤدي إلى قرارات تنظيمية أفضل وكذلك تعزيزها للشرعية الديمقراطية للقرارات التنظيمية والمنظمات.

ثانيا : التوصيات

1. ضرورة اعادة النظر بفلسفة الموازنة العامة للبلد وتحويلها من مجرد متوالية عددية مبهمة إلى ارقام تقابلها الاهداف التنموية الواضحة ، وأنْ تتميز النواتج بمردودات اقتصادية واجتماعية وسياسية.
2. السعي لزيادة شمولية المقترحات في الموازنة التقديرية في العديد من المجالات من خلال تفعيل المشاركة للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني.
3. لابد من تظافر الجهود للجهات الفاعلة بشكل نشط ودائم لتحسين مبدأ الشفافية في الموازنة العامة من خلال اتباع الخطوات الاصلاحية لانظمة الموازنة.
4. لابد أنْ تسلط الحملات التي تنظمها منظمات المجتمع المدني الضوء على حقيقة أن تكون الحكومة ملزمة بإتاحة معلومات الموازنة وإمكانية الوصول إليها من قبل المواطنين.
5. ان الشفافية المالية وحدها غير كافية لتكون الموازنة مفتوحة اذ لابد من مشاركة المواطنين والمجتمع في عمليات اعداد الموازنة ومساءلة الجهات الحكومية.
6. التعزيز لوعي المواطنين كمستخدمين لمعلومات الموازنة وتعزيز انتباههم وفهمهم لشفافية الموازنة ، وكذلك تهيئة المناخ الملائم للمشاركة والمناقشة والمساءلة.

الهوامش

[1] :- (OB) (الموازنة المفتوحة) , (Open Budget)

[2] :- (IBP) ، شراكة الموازنة الدولية ، (International (Budget Bartnership

[3] : - (IMF) , (صندوق النقد الدولي) ، (International (Monetary Fund

[4] - (OBS) , مسح الموازنة المفتوحة ، (Open Budget (Survey

[5] : - (ROSCs)[5] , تقارير حول التقيد بالمعايير والقواعد أو التقييمات او الرموز Reports on the Observance of Standards and (Codes)

[6] - : (OBI) مبادرة الميزانية المفتوحة ، (Open Budget (Initiative

[7] - : (NPM) ، (الادارة العامة الجديدة) , (New Pubic (Management

المصادر والمراجع

[1] Al-Maghrebi M, Ahmad R, Palil M. Budget Transparency and Tax Awareness towards Tax Compliance: A Conceptual Approach. Contemporary Business, Economics and Law. 2016; 10(1): ISSN 2289-1560

[2] Hassan, R.,. The Effect of an Open Budget Method on Achieving Sustainable Development: An Empirical Study. International Journal of Innovation, Creativity and Change, 2020;14(07). Available at: <http://www.ijicc.net>.

[3] Yang Z, Kankanhalli A. Innovation in Government Services: The Case of Open Data. Springer, Berlin, Heidelberg. 2013; pp. 644-651

[4] Open budget survey. Cambodia results - OD Mekong Datahub. 2015; [online] Available at: <https://data.opendevelopmentmekong.net/dataset/open-budget-survey-2015-cambodia-results>].

[5] International Budget Partnership,. Guide to the Open Budget Questionnaire: An Explanation of the Questions and the Response Options.2019; 750 First Street, NE Suite 700: Washington, DC 20002

[6] Carlitz R, de Renzio P, Krafchik W, Ramkumar V. Budget transparency around the World. OECD Journal on Budgeting. 2009;9(2):1-17.

[7] Mills L. Foreign Assistance and Fiscal Transparency: The Impact of the Open Budget Initiative on Donor Policies and Practices. SSRN Electronic Journal. 2013;.

[8] Dener, C., & Min, S. Y. S. Financial management information systems and open budget data: do governments report on where the money goes?: World Bank Publications1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA; fax: 202-522-2625; e-mail: pubrights@worldbank.org.2013;

[9] Oecd.org. Budget Transparency Toolkit Practical steps for supporting openness, integrity and accountability in Public Financial Management. 2017. [online] Available at: https://www.oecd.org/gov/budgeting/Budgeting-Transparency-Toolkit.pdf

[10] Cimpoeru M. Budget Transparency - Supporting Factor in the Causal Relationship between Global Competitiveness and Control of Corruption. The Bucharest University of Economic Studies, Romania. 2015;4(1):180-186

[11] Schouten C, Monamoto J. The Impact of the Open Budget Initiative Secretariat and Its Partners on Budget Transparency in the Democratic Republic of Congo. SSRN Electronic Journal. 2013;.

[12] Masud H. Is there Hope for Budget Transparency? Findings from the Open Budget Survey 2010. of Governmental Financial Management. 2010;:43-52.

[13] IBP (International Budget Partnership). Open Budget Survey 2012. IBP..

[14] Abreu W, Gomes R. Measuring collaborative stakeholder influence and open budget actions. Revista de Administração Pública. 2018;52(4):593-609.

[15] Adamtey N. The Road to Budget Transparency in Ghana. 2017;.

[16] Spent pharmaceutical sector. Omidyar Network [Internet]. 2016;. Available from: http://www.odimpact.org

[17] Bađun M, Urban I. Croatia's Score on Open Budget Index 2010. Press Releases. 2010 ;(26).

[18] Lawson, A. and Alvarez, G.,. International Budget Partnership: Synthesis Report on the piloting of the Subnational Open Budget Survey in Brazil, Indonesia and Tanzania. 2013 ;

[19] Katsamunska. P. The Concept of Governance and Public Governance Theories. Economic Alternatives. 2016;0(0):133-141.

[20] Hu Q, Zhang L, Zhang W, Zhang S. Empirical Study on the Evaluation Model of Public Satisfaction with Local Government Budget Transparency: A Case from China. SAGE Open. 2020;10(2):215824402092406.

[21] Hufty M. Governance: Exploring Four Approaches and Their Relevance to Research. Critical Perspectives on Accounting [Internet]. 2011; 165-183. Available from: http://ssrn.com/abstract=2019013

[22] Frederickson H. Whatever Happened to Public Administration? Governance, Governance Everywhere. Governance Public Policy and Social Research. 2004;:2-31.

[23] ŠKOC, I., Bađun, M. And Primorac, M.,. Measuring Local Units' Transparency and Accountability: The Croatian Open Local Budget Index. Croatian: Institute of Public Finance, Zagreb. 2010;

[24] Lucie S, Jakub H. Budget transparency and fiscal performance: Do open budgets matter?. Munich Personal RePEc Archive [Internet]. 2012;(42260). Available from: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/42260

[25] Pino H. The Impact of the International Budget Partnership's Open Budget Survey and Its Partner Institutionss Advocacy on Budget Transparency in Honduras. SSRN Electronic Journal. 2013;.

[26] Chelihi T. Budgetary Governance In Light of the Open Budget Index (OBI 2017) –Case Study of Algeria-. Economic Issue (ISSN : 2676-2013 [Internet]. 2020;11(01):487-506. Available from: http://proftahar@yahoo.fr

[27] Peña-López, I. Open, Useful and Re-usable data (OURdata) Index: 2019.2020 ;

[28] Matias de Abreu W, Corrêa Gomes R. Do open budget institutional changes improve social development?. Contabilidade, Gestão e Governança. 2016;19(3):422-439.

[29] International Budget Partnership. Guide to The Open Budget Questionnaire: An Explanation of the Questions and the Response Options. 750 First Street, NE Suite 700: Washington, 2019;

[30] Torbert, S. Assessing Sector Budget Transparency Results from a Pilot Assessment of Budget Transparency in Health and Educatio. 2019;

[31] Carter B. Budget accountability and participation [Internet]. Helpdesk Research Report; 2013. Available from: http://www.gsdrc.org helpdesk@gsdrc.org]..

[32] الشمري ، حيد علوان ، السعيدي ، زمان حسن. موازنة المواطن ودورها في حوكمة إجراءات رسم السياسة المالية العامة في العراق. مجلة كلية الكوت الجامعة .المجلد الرابع، العدد (1) ، السنة الرابعة . 2019 ;

[33] موازنة العراق الاتحادية لسنة 2021

الملاحق

جدول (1) يبين الاستبانة للمتغير الاول : الشفافية

ت	الاسئلة	اتفق تماما	اتفق	محايد	لااتفق	لا اتفق تماما
.1	ان شفافية الموازنة المفتوحة تضفي الثقة والعدالة للجهة الحكومية المنظمة للموازنة	20	12	8	4	5
.2	ان شفافية الموازنة المفتوحة تساعد في محاربة الفساد وتعزز من مساعدة الحكومة	24	10	9	0	6
.3	ان شفافية الموازنة المفتوحة تساهم في تحقيق احتياجات المواطنين في الحصول على المعلومات التي يحتاجونها من خلال عرض وثائق الموازنة	10	9	15	10	5
.4	ان شفافية الموازنة المفتوحة تعزز وتساهم في تفعيل وتطوير اليات نشر وثائق الموازنة العامة للمواطنين	17	9	4	13	6
.5	تساهم شفافية الموازنة المفتوحة في عرض العديد من وثائق الموازنة العامة للدولة وتحديد الايرادات ومصادر الحصول عليها وكذلك تحديد ابواب الانفاق العام	35	2	0	10	2
.6	ان شفافية الموازنة المفتوحة تمنع المنظمين من الاعتماد المفرط على التقنية العلمية فقط واستبعاد الاساليب المعيارية	28	8	0	12	1
.7	ان شفافية الموازنة المفتوحة تحسن من عملية صنع القرار،وأداء الادارة المالية العامة وأن ارتفاع شفافية الموازنة ترتبط بعجز أقل في الموازنة وخفض الدين العام	6	12	8	19	4
.8	ان شفافية الموازنة المفتوحة تساهم في سد الثغرات المتعلقة بفهم المنظمين لطبيعة المشاكل والكشف عن التفصيلات العامة	20	5	13	2	9
.9	تساهم شفافية الموازنة المفتوحة في تعزيز ادراك المواطنين للقرارات الحكومية	3	15	5	17	9
.10	ان شفافية الموازنة المفتوحة توفر امكانيات جديدة لتوسيع نطاق الشمولية والمشاركة في المستقبل في اعداد الموازنات المفتوحة	38	5	3	3	0

جدول (2) يبين الاستبانة للمتغير الثاني : المشاركة

ت	الاسئلة	اتفق تماما	اتفق	محايد	لااتفق	لا اتفق تماما
.1	ان مشاركة المواطنين في اعداد الموازنة المفتوحة يعزز من اتخاذ القرارات الهادفة	18	16	7	4	4
.2	تعزز مشاركة للمواطنين في اعداد الموازنة العامة للدولة من ادراكهم للقرارات الحكومية	23	13	6	3	4
.3	مشاركة المواطنين في الموازنة المفتوحة يعزز من تنوع وجهات النظر والخبرة	12	8	15	10	4
.4	ان مشاركة المواطنين في اعداد الموازنة المفتوحة يساهم في اختيار الطرائق التي تناسب الغرض	16	9	4	13	7
.5	ان مشاركة المواطنين في اعداد الموازنة المفتوحة يعزز من الرقابة على عمل الحكومة	36	3	0	7	3
.6	ان مشاركة المواطنين في اعداد الموازنة المفتوحة يعزز من اضفاء الطابع	25	7	6	5	6

	المؤسسي على عملية اعدادها ويساهم في صنع السياسات للحكم الرشيد .					
.7	تساهم المشاركة العامة في اعداد الموازنة المفتوحة في تحسين ادراك الجمهور لشرعية وعدالة عمليات اعداد الموازنة العامة	7	13	8	12	9
.8	ان مشاركة المواطنين في اعداد الموازنة المفتوحة يضفي مشاعر العدالة والثقة بالجهة المنظمة لاعداد الموازنة العامة	22	6	12	3	6
.9	ان المشاركة العامة تسمح للقائمين على اعداد الموازنة بالوصول الى الجمهور وهذا يساهم في تحسين عملية صنع القرار	4	16	6	17	6
.10	توفر المشاركة العامة للمواطنين المساعدة للمنظمين او القائمين على الموازنة العامة في تطبيق اللوائح والقوانين من خلال توفير الفرص للمواطنين في التعبير عن ارائهم	15	15	5	10	4

جدول (3) يبين الاستبانة المتغير الثالث : المساءلة والرقابة

ت	الاسئلة	اتفق تماما	اتفق	محايد	لااتفق	لا اتفق تماما
.1	ان وثائق المساءلة الرئيسة للحكومات عن الموازنة المفتوحة يجب ان تقدم بطريقة يمكن إدارتها وفهمها من قبل مجاميع من الجماهير	17	15	8	5	4
.2	ان اعداد الموازنة المفتوحة تتيح للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني في مساءلة الحكومة عن وثائق الموازنة ا واصدار الاحكام والتعبير عنها	20	14	9	3	3
.3	ان اعداد الموازنة المفتوحة تزيد من قدرة الهيئات التشريعية وأجهزة الرقابة العليا على المساءلة وتوفير الرقابة الفعالة على الموازنات الحكومية	11	13	12	9	4
.4	ان اعداد الموازنة المفتوحة يعزز من اجراءات المساءلة من اجل الافصاح عن المعلومات ومسؤولية الحكومات عنها	15	10	5	12	7
.5	يساهم اعداد الموازنة المفتوحة في اشراك الجمهور مع الجهات الرقابية العليا في مساءلة الحكومة عن اوجه الانفاق ومصادر الايرادات	34	5	0	7	3
.6	تعزز المساءلة من تأمين العمليات والاجراءات الحكومية عند اعداد موازنتها والتي ينتج عنها الخدمات وتلبية احتياجات المواطنين	20	8	6	9	6
.7	تساهم مساءلة الحكومة عند اعداد الموازنة المفتوحة في التقليل من فرص الرشاوى ، و توفير فرص للإبلاغ عن المخالفات وكشف الفساد	8	12	9	12	8
.8	يشير مصطلح المساءلة باختلاف السياق ، ولكن في الإدارة المالية العامة ، فإنه يشير إلى التزام من قبل الحكومة في الرد على مساءلة مواطنيها عادة عن طريق الإبلاغ عن معلومات حول استعمالها للموارد العامة في وثائق الموازنة بطرق تمكنهم من تقييم أدائها	21	7	13	3	5
.9	تتيح عمليات المساءلة المالية الفعالة عن وثائق الموازنة المفتوحة من تحسين التصورات الشرعية ، والحد من عمليات الاحتيال والفساد وزيادة المسؤوليات المالية بين الجهات الحكومية	4	17	5	16	7
.10	تحسن مساءلة الحكومة من قبل المواطنين عن المعلومات في الموازنة المفتوحة من فهم السبب المؤثر على الاداء	35	5	3	6	0